



الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2012

فهرس

3	ملخص.....
11	1- المحيط الدولي.....
12	1-1- النمو الاقتصادي العالمي حسب المناطق الاقتصادية الكبرى.....
16	2-1- تطور أسعار المواد الأولية.....
16	3-1- تدابير السياسات الاقتصادية الضرورية للانتعاش الاقتصادي.....
18	2- الاقتصاد الوطني خلال سنة 2011.....
18	1-2- النمو الاقتصادي.....
18	2-1-1- الأنشطة غير الفلاحية.....
22	2-1-2- القطاع الأولي.....
23	2-2- تطور مكونات الطلب.....
24	3-2- تمويل الاقتصاد.....
26	3- آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2012.....
26	1-3- الفرضيات المعتمدة في التوقعات.....
27	2-3- النمو الاقتصادي.....
28	3-1-2- القطاعات غير الفلاحية: الأنشطة الثانوية والثالثة.....
30	3-2-2- القطاع الأولي.....
30	3-3- مكونات الطلب.....
31	3-1-3- الاستهلاك النهائي الوطني.....
31	3-2-3- الاستثمار الإجمالي.....
31	3-3-3- التجارة الخارجية.....
32	4-3- تمويل الاقتصاد.....
32	3-1-4- الدخل الوطني الإجمالي والادخار الوطني.....
33	3-2-4- المالية العمومية.....
33	3-3-4- المالية الخارجية.....
34	3-4-4- الكتلة النقدية ومقابلاتها.....
40	الملحقات الإحصائية.....

ملخص

تقدم الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2012، مراجعة للتوقعات الاقتصادية الاستشرافية الصادرة خلال شهر يونيو سنة 2011. ويتعلق الأمر، بتقديرات جديدة لنمو الاقتصاد الوطني لهذه السنة، وبمراجعة التوقعات الاقتصادية لسنة 2012 وتأثيرها على التوازنات الماكرو اقتصادية الداخلية والخارجية.

تعتمد التوقعات الاقتصادية لسنتي 2011 و2012، على تطورات المحيط الدولي ونتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط والمؤسسات العمومية والمالية الأخرى¹ خلال النصف الثاني من سنة 2011. وبناء على كمية التساقطات المطرية المسجلة نهاية شهر يناير وتوزيعها الجغرافي والزمني، يركز إعداد التوقعات الاقتصادية لسنة 2012، على سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2011-2012. كما تعتمد هذه التوقعات على المعطيات المعلنة في مشروع القانون المالي لسنة 2012، خاصة نفقات الاستثمار ونفقات أجور الموظفين ونفقات دعم أسعار الاستهلاك.

المحيط الدولي

تبين التوقعات الاقتصادية الصادرة عن المنظمات الدولية² خلال شهر يناير من سنة 2012، أن الاقتصاد العالمي يواجه صعوبات كبيرة، حيث تمت مراجعة وتيرة نموه نحو الانخفاض، لتنتقل من 3,8% سنة 2011 إلى 3,3% سنة 2012، عوض 4,5% المتوقعة خلال ربيع سنة 2011. ويعزى هذا التراجع، أساسا، إلى تداعيات الأزمة التي تعرفها منطقة اليورو وتباطؤ اقتصاديات الدول الصاعدة.

¹: وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب ومكتب الصرف...

²: خاصة صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي واللجنة الأوروبية

ستعرف اقتصاديات منطقة اليورو خلال سنة 2012، مرحلة ركود جديدة، حيث ستسجل وتيرة نمو سالبة ب 0,5-% عوض 1,6% المسجلة سنة 2011. ويعزى هذا الركود إلى تفاقم صعوبات الديون السيادية في بعض الدول الأعضاء بمنطقة اليورو وانتقال تأثيراتها إلى اقتصاديات الدول الأخرى.

كما ستتأثر الدول الصاعدة والنامية بالركود الاقتصادي، عبر انخفاض الطلب الأوروبي الموجه نحو اقتصادياتها. وبناء على استقرار معدل التضخم في مستويات مرتفعة تناهز 7%، ستعرف وتيرة نمو هذه الاقتصاديات تراجعاً طفيفاً، لتنتقل من 6,2% سنة 2011 إلى 5,4% سنة 2012.

ومن جهته، سيسجل الاقتصاد الأمريكي خلال سنة 2012، نمواً بوتيرة معتدلة ستصل إلى 1,8%. غير أن هذا التحسن الطفيف، سيتأثر بالقيود المالية والانتعاش البطيء لسوق العقار واعتدال الطلب الخاص. وبالموازاة مع ذلك، سيستعيد الاقتصاد الياباني حيويته، ليسجل نمواً بوتيرة 1,7% سنة 2012 بعد انخفاض ب 0,9% سنة 2011. ويعزى هذا التطور، أساساً، إلى زيادة الاستثمارات الموجهة نحو إعادة الإعمار³ وإلى الانتعاش الطفيف للصادرات، وذلك رغم تباطؤ الطلب الخارجي وتحسن العملة اليابانية في أسواق الصرف.

وفيما يتعلق بتطور أسعار المواد الأولية ورغم اعتدال الطلب العالمي على المنتجات النفطية، سيستقر متوسط سعر البترول الخام في مستويات عالية، ليصل إلى 99 دولاراً للبرميل سنة 2012 عوض 104,2 دولاراً للبرميل سنة 2011. غير أن تقلبات الاحتياطي من النفط، المرتبطة بالاضطرابات الجيوستراتيجية والسياسية التي عرفتها بداية سنة 2012، ستشكل مصدر قلق للدول المستوردة وللاقتصاد العالمي برمته. ومن جهته، سيسجل متوسط سعر المواد الأولية غير الطاقية خلال هذه السنة، انخفاضاً ب 14% بعد الارتفاعات المتتالية ب 26,3% و 17,7% خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي.

³: ويتعلق الأمر بإعادة إعمار البنيات التحتية المدمرة جراء الزلزال والتسونامي الذي عرفته اليابان في مارس 2011.

تقدير تطور الاقتصاد الوطني خلال سنة 2011

عرف الاقتصاد الوطني، خلال سنة 2011 نموا ب 4,8% عوض 3,7% سنة 2010. وقامت السلطات العمومية خلال النصف الأول من سنة 2011، باتخاذ عدة إجراءات لمواجهة تحديات الظرفية العالمية الصعبة، خاصة الرفع من نفقات دعم أسعار الاستهلاك والزيادات في الأجور. وقد مكنت هذه التدابير من تغطية التباطؤ غير المرتقب لبعض الأنشطة الاقتصادية كأنشطة المعادن والصناعات التحويلية وكذا تراجع أنشطة القطاع السياحي، خاصة الفنادق والمطاعم.

ويتضح من خلال المعطيات الفصلية، أن الاقتصاد الوطني سجل سنة 2011 وتيرة نمو تفوق تلك المسجلة سنة 2010. وهكذا عرف الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعات قدرت ب 5% و 4,2% و 4,8% على التوالي خلال الفصل الأول والثاني والثالث من سنة 2011، في حين بلغت وتيرة نموه 4,7% خلال الفصل الرابع⁴.

وعرفت الأنشطة غير الفلاحية، سنة 2011 نموا ب 4,7% وهي نفس الوتيرة المسجلة خلال السنة الماضية. ويعزى هذا التطور إلى دينامية قطاعات البريد والاتصالات والبناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية. وتحسنت الصناعات التحويلية بشكل طفيف، في حين سجلت أنشطة قطاع المعادن تباطؤا ملحوظا مقارنة بالنتائج الجيدة لسنة 2010.

وفيما يتعلق بالقطاع الأولي، سجل الموسم الفلاحي 2010-2011 إنتاجا للحبوب بلغ 84 مليون قنطار، بزيادة ب 12% مقارنة بسنة 2010. وحققت الأنشطة الفلاحية الأخرى وتربية الماشية نتائج جيدة، نتيجة الظروف المناخية الملائمة خلال هذا الموسم الفلاحي. غير أن قطاع الصيد البحري سجل وتيرة نمو متواضعة، نتيجة الصعوبات التي عرفتة أنشطته خلال سنة 2011. وهكذا، سجلت القيمة المضافة للقطاع الأولي، ارتفاعا ب 5% عوض انخفاض ب 2,1% سنة 2010، لتصل مساهمته في النمو إلى 0,7 نقطة.

⁴: حسب المعهد الوطني لتحليل الظرفية التابع للمندوبية السامية للتخطيط.

وبخصوص الطلب، أدى التحكم في تطور أسعار الاستهلاك في حدود 0,9% سنة 2011 إلى تحسن القدرة الشرائية للأسر وتشجيع الطلب الداخلي. وهكذا سجل حجم استهلاك الأسر سنة 2011 نموا ب 6,5% عوض 2,2% سنة 2010، حيث تحسنت مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، لتصل إلى 3,7 نقط عوض 1,3 نقطة سنة 2010. وبالمقابل، بلغت مساهمة استهلاك الإدارات العمومية في النمو 0,3 نقطة. ومن جهته، عرف التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ارتفاعا ب 4,5%، ليساهم بذلك ب 1,4 نقطة في النمو الاقتصادي، في حين سجل التغيير في المخزون مساهمة سالبة في النمو بلغت 0,6 نقطة.

وتميزت المبادلات الخارجية من السلع والخدمات، بزيادة حجم الصادرات ب 7,8% وهي وتيرة تفوق معدل نمو الواردات، الذي بلغ 6%. وهكذا، سجل صافي الطلب الخارجي مساهمة منعدمة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي بعد المساهمة الكبيرة ب 3,4 نقطة سنة 2010.

وأخذا بعين الاعتبار لتطور الأسعار، عرفت المبادلات الخارجية تفاقما في عجز الموارد، منتقلا من 10,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 إلى 13,8% سنة 2011. وسجلت قيمة الصادرات من السلع والخدمات ارتفاعا ب 10,6%، في حين عرفت قيمة الواردات زيادة ب 15,8%، ويعزى ذلك أساسا، إلى دينامية الطلب الداخلي وارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية.

وعلى مستوى تمويل الاقتصاد، عرف الاستهلاك النهائي الوطني تحسنا بوتيرة تفوق معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي. وهكذا، سجل معدل الادخار الداخلي تراجعا ب 2,2 نقط، ليستقر في 23% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 عوض 25,2% سنة 2010. ورغم ارتفاع المداخل الصافية الواردة من باقي العالم بحوالي 10%، عرف معدل الادخار الوطني تباطؤا، لينتقل من 30,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 إلى 28,8% سنة 2011.

وسجل معدل الاستثمار الإجمالي (التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت والتغير في المخزون) ارتفاعاً طفيفاً، لينتقل من 35,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 إلى 35,5% سنة 2011. وبالتالي، سجل حساب الادخار - الاستثمار تفاقماً في عجز التمويل، بلغ 6,7% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 4,3% سنة 2010 .

ومن جهتها، تميزت المالية العمومية خلال سنة 2011 بارتفاع الحاجيات التمويلية، ليصل العجز الإجمالي إلى 6,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 3,7% سنة 2010. وبلغت النفقات الجارية 23,9% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 19,8% سنة 2010، نتيجة الارتفاع الكبير لنفقات الموازنة والنفقات الإضافية الناتجة عن الزيادة في الأجور. وبالموازاة مع ذلك، عرفت المداخل الجارية، ارتفاعاً لتصل إلى 21,7% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 21% سنة 2010. وبالتالي، سجل الرصيد الجاري عجزاً ب 0,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 عوض فائض ب 2,9% سنة 2010. واستقرت نفقات استثمارات الإدارات العمومية في مستويات عالية، بلغت 6,2% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وبخصوص القطاع النقدي، سجلت الكتلة النقدية ارتفاعاً ب 6,9% سنة 2011 عوض 4,8% سنة 2010. ويمكن تفسير هذه الوتيرة المتواضعة، جزئياً، بانخفاض صافي الموجودات الخارجية ب 12,4% ليستقر في 168,8 مليار درهم سنة 2011، أي ما يعادل فقط 5,1 أشهر من الواردات من السلع والخدمات عوض 8 أشهر كمتوسط سنوي خلال الفترة 2006-2010. وبالمثل، عرفت القروض على الاقتصاد ارتفاعاً ب 10,3% سنة 2011 عوض 22,4% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2006-2009، في حين سجلت القروض على الخزينة زيادة ب 25,1%، مبرزة بذلك أهمية القطاع النقدي في تمويل حاجيات الخزينة.

الوضعية الاقتصادية المتوقعة خلال سنة 2012

ترتكز آفاق النمو الاقتصادي لسنة 2012 على مجموعة من الفرضيات التي تهم تطور المحيط الدولي والوضعية الاقتصادية الداخلية.

وهكذا، سيعرف الطلب العالمي الموجه نحو المغرب، تراجعاً في وتيرة نموه من 5,6% سنة 2011 إلى 2,1% سنة 2012. وسيصل متوسط سعر النفط الخام إلى 99 دولاراً للبرميل عوض 104,2 دولاراً للبرميل سنة 2011، في حين سينخفض متوسط سعر المواد الأولية غير الطاقية بحوالي 14%. وستعرف قيمة اليورو مقابل الدولار استقراراً في حدود 1,36 سنة 2012. كما تعتمد هذه الفرضيات على استقرار مداخيل السياحة الدولية وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج في المستويات المسجلة سنة 2011، في حين ستعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة انتعاشاً ب 10% بعد الانخفاض الكبير ب 26,4% سنة 2011.

وبخصوص العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية الداخلية، تعتمد الفرضيات على إنتاج للحبوب لا يتجاوز 60 مليون قنطار، وعلى المقترضات المعلنة في مشروع القانون المالي لسنة 2012، خاصة نفقات التسيير ونفقات الاستثمار.

وفي هذا السياق، سيعرف النمو الاقتصادي الوطني تباطؤاً في وتيرته، لتنتقل من 4,8% سنة 2011 إلى 4,1% سنة 2012. وسيسجل القطاع الثانوي (المعادن والطاقة والصناعات التحويلية والبناء والأشغال العمومية) تراجعاً طفيفاً، حيث ستنتقل وتيرة نموه من 4,7% سنة 2011 إلى 4,3% سنة 2012. وسيرتفع القطاع الثالثي (الخدمات التسويقية وخدمات الإدارات العمومية)، ب 5,2% عوض 4,5% سنة 2011، مستفيداً من انتعاش بعض الخدمات التسويقية، باستثناء القطاع السياحي الذي يمر بمرحلة صعبة خلال هذه السنة.

بناء على الفرضية المعتمدة بالنسبة لإنتاج الحبوب، ستسجل القيمة المضافة للقطاع الأولي انخفاضا ب 2,2%. وتجدر الإشارة إلى أن الظروف المناخية المسجلة نهاية شهر يناير، تميزت بتراجع التساقطات المطرية بحوالي 27% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

بالإضافة إلى ذلك، سيواصل الطلب الداخلي دعمه للنمو الاقتصادي الوطني، حيث سيسجل حجم استهلاك الأسر وحجم استهلاك الإدارات العمومية والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ارتفاعات، ستصل على التوالي إلى 5% و 2% و 6%. وهكذا، ستتحسن مساهمة الطلب الداخلي في النمو، لتصل إلى 5,4 نقط سنة 2012 عوض 4,8 نقط سنة 2011. وسيستفيد الطلب الداخلي، كذلك، من دعم أسعار الاستهلاك ومن التحكم في معدل التضخم في حدود 2,1% سنة 2012 عوض 1,3% سنة 2011. ومن جهتها، ستفرز المبادلات الخارجية من السلع والخدمات، مساهمة سالبة جديدة في النمو بحوالي 1,3 نقطة. ويعزى ذلك، أساسا، إلى تسارع وتيرة نمو الواردات، نتيجة التأثير المضاعف للطلب الداخلي.

وعلى مستوى تمويل الاقتصاد، ستؤدي هذه الظروف إلى تقادم عجز الموارد (قيمة المبادلات من السلع والخدمات)، ليستقر سنة 2012 في حوالي 14,8% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 13,8% سنة 2011. كما ستؤدي هذه التطورات، إلى تدهور معدل تغطية الواردات من السلع والخدمات بالصادرات، لينتقل من 80% سنة 2007 إلى 73% سنة 2012.

ومن جهته، سيعرف الاستهلاك النهائي الوطني ارتفاعا بوتيرة لا تتجاوز معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي. وبالتالي، سيسجل معدل الادخار الداخلي سنة 2012 تحسنا طفيفا، ليصل إلى 23,6% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 23% سنة 2011. وأخذا بعين الاعتبار للمداخيل الصافية الواردة من باقي العالم، التي تمثل 6,3% من الناتج الداخلي الإجمالي، سيسجل معدل الادخار الوطني تحسنا طفيفا، ليستقر في 29,9% سنة 2012.

غير أن الاستثمار الإجمالي سيواصل منحاه التصاعدي ليصل إلى 37% من الناتج الداخلي الإجمالي، الشيء الذي سيؤدي إلى تفاقم الحاجيات التمويلية للاقتصاد الوطني، التي ستصل إلى 7,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 عوض 6,7% سنة 2011.

1. المحيط الدولي

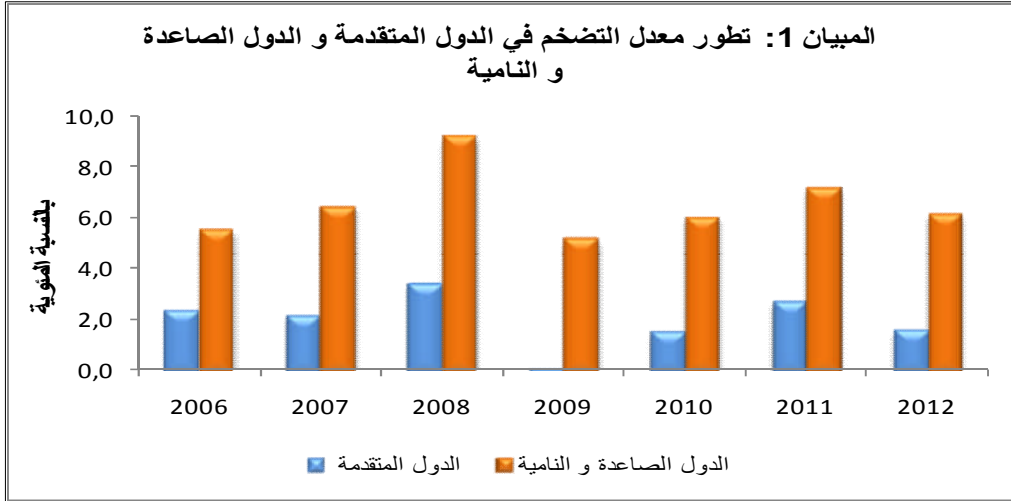
سيعرف الاقتصاد العالمي، حسب التوقعات الاقتصادية الأخيرة الصادرة عن المنظمات الدولية⁵، تباطؤًا جديدًا، في وتيرة نموه لتنتقل من 5,2% سنة 2010 إلى 3,8% سنة 2011 ثم إلى 3,3% سنة 2012. ويعزى هذا التراجع إلى تفاقم الأزمة باقتصاديات منطقة اليورو وانتقال تأثيراتها إلى المناطق الاقتصادية الأخرى.

وستعرف منطقة اليورو سنة 2012 مرحلة ركود جديدة، حيث ستسجل اقتصادياتها وتيرة نمو سالبة ب 0,5%- عوض 1,6% سنة 2011. وبالمثل، ستتراجع وتيرة نمو اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية لتنتقل من 6,2% سنة 2011 إلى 5,4% سنة 2012، نتيجة تدهور المحيط الخارجي وضعف الطلب الداخلي.

وفي هذا السياق، ستسجل التجارة العالمية تباطؤًا في وتيرة نموها، لتنتقل من 6,9% سنة 2011 إلى 3,8% سنة 2012، في حين سيسجل معدل البطالة مستويات مرتفعة. وهكذا، سيتأثر انتعاش الاقتصاد العالمي بانكماش الائتمان والطلب الكلي، نتيجة المخاطر المرتبطة بالضغوطات المصاحبة لتمويل اقتصاديات منطقة اليورو وتمويل البنوك.

وبالموازاة مع ذلك، سيؤدي تباطؤ النشاط الاقتصادي وغياب بؤادر انفراج الأزمة المالية، إلى انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية غير الطاقية. وبالتالي سيسجل معدل التضخم تراجعًا، ليصل إلى 1,6% سنة 2012 عوض 2,7% سنة 2011 في الدول المتقدمة، وإلى 6,2% عوض 7,2% في اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية. وهكذا، يتعين على الاقتصاديات المتقدمة اعتماد سياسات نقدية مرنة لدعم الانتعاش الاقتصادي المرتقب سنة 2012.

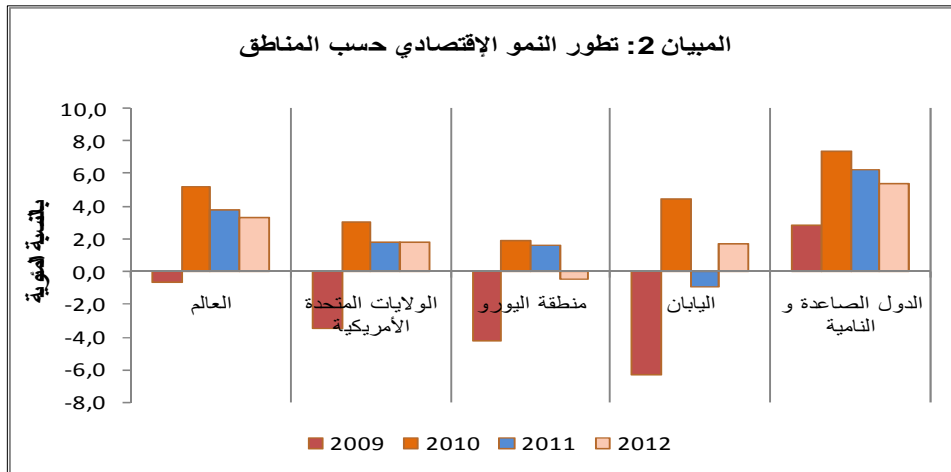
⁵: ويتعلق الأمر بالأفاق الاقتصادية الصادرة عن صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي واللجنة الأوروبية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.



بالإضافة إلى ذلك، ستتأثر أسواق الصرف بأزمة الديون السيادية لبعض الدول الأوروبية وبالاختلالات الناتجة عن انتقال تأثيراتها إلى اقتصاديات أخرى بمنطقة اليورو. وهكذا، انخفضت قيمة اليورو مقابل الدولار، لتسجل في 29 دجنبر 2011، أدنى مستوى لها منذ أكثر من سنة، لتصل إلى 1,29 دولار لليورو الواحد.

1-1- النمو الاقتصادي العالمي حسب المناطق الاقتصادية الكبرى

تبين التوقعات الاقتصادية، أن منطقة اليورو ستعرف خلال سنة 2012 ظرفية اقتصادية صعبة، في حين ستسجل اقتصاديات الدول المتقدمة وتيرة نمو ضعيفة، نتيجة تقلص هوامش تدخل السلطات العمومية والتأثيرات التجارية والمالية للأزمة في منطقة اليورو.

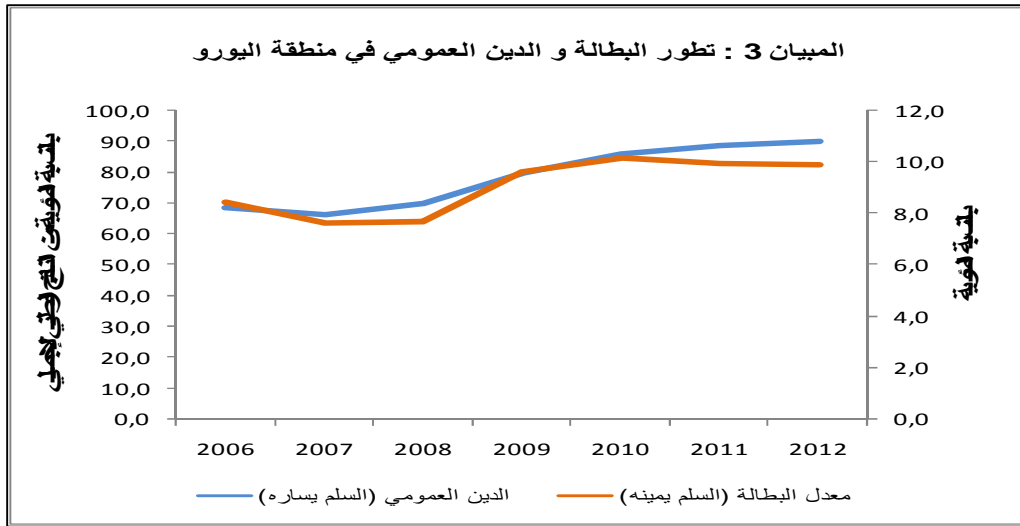


منطقة اليورو

ستعرف منطقة اليورو مرحلة ركود جديدة، تتميز بوتيرة نمو ضعيفة ومعدلات بطالة مرتفعة. وتبين التوقعات الاقتصادية الصادرة عن المنظمات الدولية، أن الوضعية الاقتصادية بهذه المنطقة ستتفاقم، نتيجة صعوبات الديون السيادية في بعض الدول الأعضاء والاضطرابات التي تعرفها الأسواق المالية. وتعزى هذه النتيجة إلى فقدان الثقة في هذه الأسواق والمخاوف من انتقال الأزمة إلى باقي الدول الأعضاء في المنطقة.

وهكذا ستسجل اقتصاديات منطقة اليورو وتيرة نمو سالبة ستصل إلى -0,5% سنة 2012، في حين تتباين معدلات البطالة بهذه الدول، لتستقر عموماً في حوالي 10%.

وستؤدي الإجراءات المالية التقشفية المتخذة من طرف الدول الأعضاء في منطقة اليورو وتقليص ميزانيات البنوك، إلى ارتفاع تكلفة التمويل وتراجع ثقة المتعاملين الاقتصاديين وتباطؤ انتعاش الطلب الداخلي.



وفي ظل هذه الأفاق الاقتصادية غير المشجعة، قامت الدول الأعضاء في منطقة اليورو باتخاذ عدة إجراءات لتبديد المخاوف من الصعوبات التي تعرفها الأسواق المالية، حيث اتخذت هذه الدول عدة تدابير تهم إعادة هيكلة الديون اليونانية، ودعم الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي وإعادة رسملة البنوك. ومن جهة أخرى، قامت دول منطقة اليورو باتخاذ تدابير جديدة، لتقوية التعديلات المالية والحد من تدهور المالية العمومية ومن تباطؤ امتصاص عجز الميزانية، الذي سينتقل من 4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 إلى 2,9% سنة 2012.

← الولايات المتحدة الأمريكية

سيتأثر الانتعاش المتوقع للاقتصاد الأمريكي، بالعديد من الصعوبات المرتبطة بتطور أزمة الديون السيادية، وباستمرار ركود سوق العقار وكذا بتباطؤ اقتصاديات منطقة اليورو. وهكذا سيسجل النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال سنة 2012 نموا ب 1,8% وهي نفس الوتيرة المسجلة سنة 2011 عوض 3% سنة 2010.

ويعزى تباطؤ وتيرة انتعاش الاقتصاد الأمريكي سنة 2011، إلى التدهور الكبير لثقة الأسر والمقاولات وإلى تراجع التصنيف العالمي للدين السيادي الأمريكي وكذا إلى الضغوطات المتزايدة الناتجة عن ركود اقتصاديات الدول الأوروبية. وفي ظل هذه الظروف، سيعرف الطلب الكلي للولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2012، تباطؤا، في حين سيؤدي انخفاض أسعار المواد الأولية، إلى تراجع معدل التضخم، منتقلا من 3% سنة 2011 إلى 1,2% سنة 2012. وسيسجل معدل البطالة مستويات مرتفعة، تتأهز 9%، رغم التحسن الذي عرفه خلال سنة 2011.

◀ اليابان

سيستعيد الاقتصاد الياباني حيويته خلال سنة 2012، ليسجل ارتفاعا ب 1,7% عوض انخفاض ب 0,9% سنة 2011. ويعزى هذا الانتعاش، أساسا إلى دينامية الاستثمار وإلى تجديد المخزونات. غير أن هذا الانتعاش، سيتأثر بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وبالارتفاع الكبير لقيمة الين، وكذا بضعف تنافسية الصادرات.

◀ الدول الصاعدة والنامية

ستواصل اقتصاديات الدول الصاعدة تسجيل نتائج جيدة، غير أن وتيرة نموها ستعرف تباطؤا طفيفا، لتنتقل من 6,4% سنة 2011 إلى 6,1% سنة 2012. وسيؤدي انخفاض أسعار المنتجات الأساسية وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، إلى تخفيف الضغوطات التضخمية على هذه الدول.

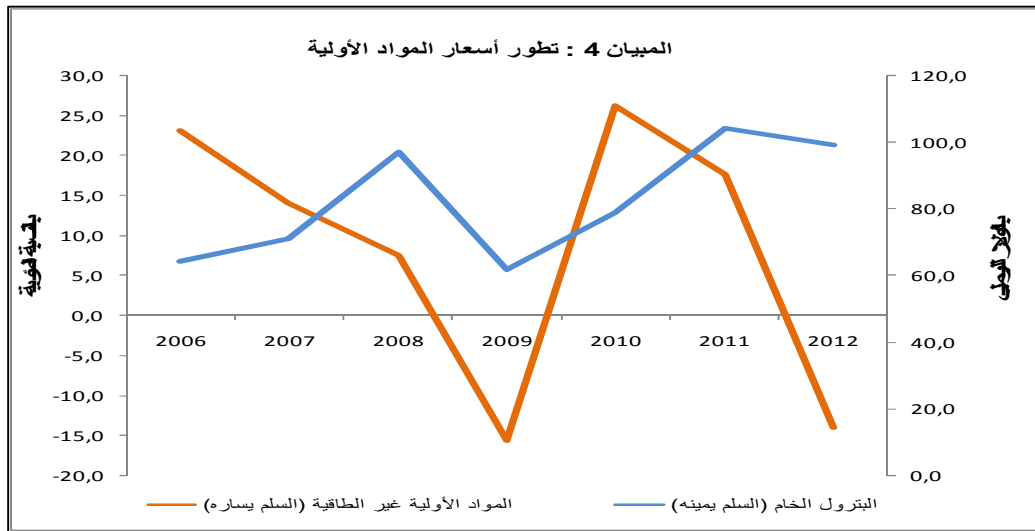
وستعرف اقتصاديات الدول الآسيوية الصاعدة سنة 2012 نموا ب 8% عوض 8,2% سنة 2011، نتيجة دينامية اقتصاديات الصين والهند وانتعاش الاقتصاد الياباني. غير أن اقتصاديات هذه المنطقة، المرتبطة بشكل كبير بالمبادلات الخارجية، ستتأثر بالركود المتوقع للاقتصاد العالمي. وهكذا، ستتقلص الفوائض التجارية في معظم الدول الآسيوية خلال سنة 2012. ويعزى ذلك إلى تباطؤ وتيرة زيادة الصادرات، بفعل الصعوبات التي تعرفها التجارة العالمية وارتفاع الواردات نتيجة تقوية الطلب الداخلي.

ومن جهتها، ستسجل اقتصاديات أمريكا اللاتينية نموا معتدلا، لتنتقل وتيرته من 4,5% سنة 2011 إلى 4% سنة 2012. وسيتقلص الفائض التجاري لاقتصاديات هذه المنطقة، نتيجة ارتفاع قيمة الواردات بوتيرة تفوق معدل نمو الصادرات، ويعزى ذلك إلى قوة الطلب الداخلي وتحسن أسعار الصرف مقابل الدولار.

1-2- تطور أسعار المواد الأولية

سيؤدي تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى تراجع وثيرة نمو التجارة العالمية، لتنتقل من 6,9% المسجلة سنة 2011 إلى 3,8% سنة 2012. بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي انخفاض الطلب الكلي إلى تراجع أسعار المواد الأولية، خاصة أسعار المنتجات غير الطاقية التي ستسجل انخفاضا جديدا ب 1,7% سنة 2012 عوض 14%- سنة 2011. ومن جهته، سيستقر متوسط سعر النفط الخام في حدود 99 دولارا للبرميل سنة 2012 عوض 104,2 دولارا للبرميل سنة 2011.

وفي هذا السياق، سيتمكن الاقتصادي العالمي من تجاوز تأثيرات الضغوطات التضخمية، حيث سترتفع أسعار الاستهلاك، سنة 2012، ب 1,6% في الدول المتقدمة، وب 6,2% عوض 7,2% سنة 2011، في الدول الصاعدة والنامية.



1-3- تدابير السياسات الاقتصادية الضرورية للانتعاش الاقتصادي

سيؤدي هذا السياق الاقتصادي العالمي، الذي يتميز بضعف الأنظمة المالية وتقلص هوامش السياسة النقدية ومستويات مرتفعة لعجز الميزانية ومعدل الدين العمومي، إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول المتقدمة.

وهكذا سنتقل هذه الصعوبات إلى اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية، عبر تباطؤ التجارة العالمية وتراجع تدفقات رؤوس الأموال. ولمواجهة هذه الوضعية ودعم الانتعاش الاقتصادي، أوصى صندوق النقد الدولي بضرورة اتخاذ التدابير الملائمة للسياسات الاقتصادية، والتي تتلخص محاورها في ما يلي:

• **تعديلات الميزانية:** وتتمحور هذه السياسة الاقتصادية، حول إرساء أسس متينة للمالية العمومية، تهدف على المدى القصير إلى تقليص عجز الميزانية، وتشجيع دور عوامل الاستقرار التلقائية. أما على المدى المتوسط، تهدف هذه التعديلات إلى وضع مخطط لإصلاح المالية العمومية، من أجل تقليص العجز والدين العمومي إلى مستويات قابلة للاستمرار.

• **التعديلات المالية:** وتهم هذه التعديلات تنفيذ إجراءات لإصلاح الأنظمة المالية، تهدف إلى استعادة الثقة في الأسواق المالية، وتوحيد شروط الائتمان وتقليص الاختلالات بين السياسات المالية والنقدية، خاصة في منطقة اليورو. وفي ظل التحكم في مستوى التضخم وارتفاع معدل البطالة، ستواصل السياسة النقدية في الدول المتقدمة دعمها للنمو الاقتصادي. غير أن عودة مخاطر الانكماش الاقتصادي، تستوجب اتخاذ تدابير جديدة، خاصة تلك المتعلقة بتخفيف القيود النقدية (التخفيف الكمي). وبالمثل، يستلزم التخفيف من تأثير الركود الاقتصادي على ميزانيات البنوك بمنطقة اليورو، اتخاذ تدابير لدعم هذه المؤسسات البنكية، عبر ضخ رؤوس أموال إضافية وتقوية نظم مراقبتها.

2- الاقتصاد الوطني خلال سنة 2011

استفاد الاقتصاد الوطني خلال سنة 2011 من مواصلة الطلب الداخلي لديناميته، نتيجة النتائج الجيدة للأنشطة الفلاحية والزيادة في الأجور والارتفاع الكبير لنفقات دعم أسعار الاستهلاك. وهكذا تمكن الاقتصاد الوطني نسبيا من تجاوز تأثيرات تراجع اقتصاديات منطقة اليورو، الشريك التجاري الرئيسي للمغرب.

1-2-1- النمو الاقتصادي

عرف النشاط الاقتصادي الوطني سنة 2011، تحسنا في وتيرة نموه ب 4,8% عوض 3,7% سنة 2010، وهي تقريبا نفس الوتيرة المرتقبة في الميزانية الاقتصادية التوقعية الصادرة خلال شهر يناير من سنة 2011. ولمواجهة تطورات المحيط الداخلي والخارجي، اتخذت السلطات العمومية خلال النصف الأول من هذه السنة، إجراءات جديدة تهم الزيادات في الأجور والمراجعة نحو الارتفاع لنفقات دعم الموازنة. ومكنت هذه الإجراءات من تغطية التباطؤ غير المتوقع لبعض الأنشطة الاقتصادية، كأنشطة المعادن والصناعات التحويلية وكذا تراجع أنشطة القطاع السياحي، خاصة الفنادق والمطاعم.

1-1-2- الأنشطة غير الفلاحية

عززت الأنشطة غير الفلاحية سنة 2011، النتائج الجيدة المسجلة خلال السنة الماضية، لتسجل نموا بوتيرة 4,7%. ويعزى هذا التطور، أساسا، إلى دينامية قطاعات البريد والاتصالات والبناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية. ومن جهتها، عرفت أنشطة الصناعات التحويلية تحسنا طفيفا، في حين سجلت أنشطة القطاع المعدني تباطؤا ملحوظا مقارنة بالنتائج الجيدة المسجلة سنة 2010. وبالمقابل، انخفضت القيمة المضافة لأنشطة القطاع السياحي سنة 2011.

➤ القطاع الثانوي

عرفت أنشطة القطاع الثانوي تباطؤًا طفيفًا، حيث سجلت قيمتها المضافة، ارتفاعًا ب 4,7% عوض 6,4% خلال السنة الماضية.

وعرف **قطاع المعادن**، خلال سنة 2011 تراجعًا ملحوظًا، حيث قدرت وتيرة نمو ب 7% بعد الارتفاع الكبير ب 38,6% سنة 2010. ويتضح من خلال مؤشرات هذا القطاع، أن الإنتاج التسويقي للفوسفات حقق نتائج إيجابية، نتيجة دينامية الصادرات والأنشطة التحويلية. وعرفت صادرات الفوسفات الخام وصادرات مشتقاته ارتفاعات قدرت على التوالي ب 39,1% و 29,3%. وهكذا بلغت القيمة الإجمالية لصادرات الفوسفات ومشتقاته 47 مليار درهم، بارتفاع بلغ 11,3 مليار درهم مقارنة بسنة 2010.

ومن جهتها، عزز **قطاع الطاقة** من وتيرة نموه المسجلة سنة 2010، نتيجة الزيادة الملحوظة لأنشطة تكرير النفط ب 8,5% وارتفاع الإنتاج المحلي للكهرباء ب 6,8%. وعرف الطلب على الكهرباء، نهاية نونبر سنة 2011، زيادة ب 7,7% ارتباطًا بارتفاع الطلب على الكهرباء ذو الضغط العالي والمتوسط ب 7,3% والطلب على الكهرباء ذو الضغط المنخفض ب 9,4%. ومن جهتها، سجلت أنشطة تكرير النفط نتائج جيدة خلال نفس الفترة، نتيجة زيادة إنتاجها ب 8,5%، بفعل ارتفاع إنتاج الفيول ب 81% وإنتاج الغازول ب 10%. ويعزى هذا التطور، كذلك، إلى دينامية صادرات منتجات التكرير، التي سجلت ارتفاعًا كبيرًا لتصل قيمتها إلى 6,9 مليار درهم سنة 2011 عوض 1,6 مليار درهم سنة 2010.

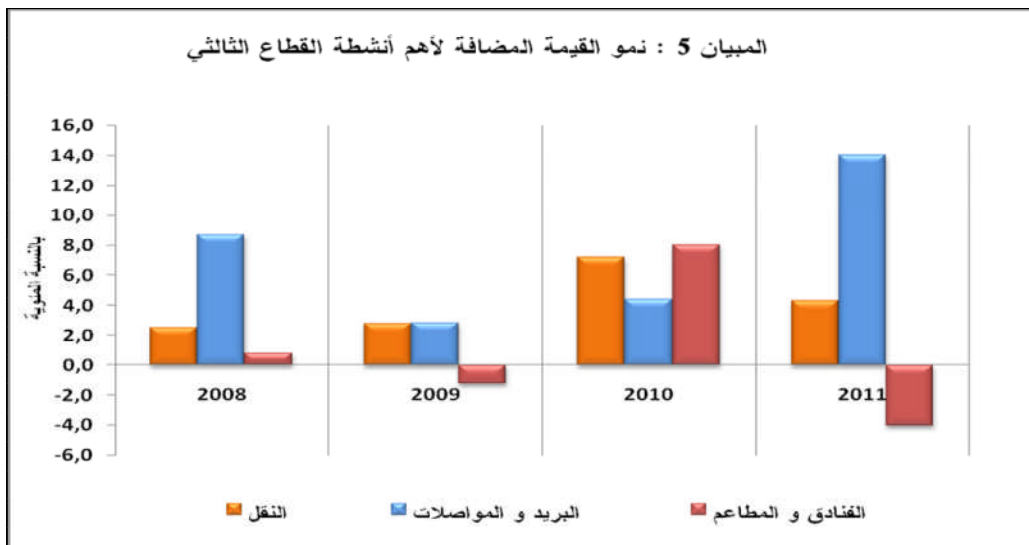
وفيما يتعلق **بالصناعات التحويلية**، سجلت معظم أنشطتها تطورات ملائمة، حيث ارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع بنفس الوتيرة المسجلة سنة 2010 والتي قدرت ب 3,2%. ويعزى هذا التطور إلى النتائج الجيدة للصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية والصناعات الغذائية وصناعات النسيج وصناعة السيارات، حيث عرفت صادرات هذه الأخيرة ارتفاعًا ب 75,4% خلال الفترة 2010-2011. واستفادت صناعات الملابس

والنسيج من النتائج الإيجابية للطلب على منتجات هذه الأنشطة، حيث سجلت صادرات الملابس، خلال سنة 2011، زيادة ب 5,6%.

ومن جهته، سجل قطاع البناء والأشغال العمومية، المرتبط بدينامية الطلب الداخلي، نتائج جيدة، حيث عرفت قيمته المضافة ارتفاعا ب 5% سنة 2011 عوض 2,6% سنة 2010. وتعزى هذه النتيجة إلى الإقلاع الكبير الذي عرفه السكن الاجتماعي بداية سنة 2011 وإلى تعزيز زيادة الاستثمارات العمومية. ويتضح من خلال المؤشرات الكمية لهذا القطاع أن أنشطته عرفت تحسنا ملحوظا، حيث سجل استهلاك الاسمنت زيادة ب 10,7% عوض ارتفاع طفيف ب 0,4% سنة 2010، في حين عرفت القروض العقارية ارتفاعا ب 10,7%.

➤ القطاع الثالثي

عرف القطاع الثالثي سنة 2011، تحسنا طفيفا في وتيرة نموه قدرت ب 4,5% عوض 3,3% سنة 2010. ويعزى هذا التطور إلى تعزيز نمو أنشطة الخدمات التسويقية ب 4%، خاصة أنشطة قطاعات البريد والاتصالات والأنشطة المالية. ومن جهتها، سجلت القيمة المضافة للخدمات غير التسويقية، تحسنا ب 9,1% سنة 2011، ويعزى ذلك أساسا إلى زيادة التوظيفات والترقيات في الدرجة داخل الإدارات العمومية.



وهكذا، حققت أنشطة قطاع الاتصالات نتائج جيدة سنة 2011، نتيجة الزيادات التي عرفتتها شبكة الهاتف المحمول وشبكة الانترنت، والتي مكنت من تغطية انخفاض شبكة الهاتف الثابت بحوالي 5%.

وهكذا، عرف عدد المشتركين في شبكة الهاتف المحمول ارتفاعا ب 14,3% ليصل إلى 36,5 مليون مشترك، في حين بلغ عدد المشتركين في شبكة الانترنت حوالي 3,2 مليون عوض 1,9 مليون سنة 2010، بزيادة ب 68,4%. وتعزى هذه النتائج الجيدة، أساسا، إلى دينامية "انترنت الجيل الثالث"، الذي سجل ارتفاعا كبيرا تجاوز 100%. وبالمقابل، لم تتمكن أنواع الاشتراكات الأخرى في الانترنت من مواكبة هذه الوتيرة، حيث عرف عدد المشتركين "باستعمال شريط التدبذبات المرتفع"، الذي يمثل 19% من مجموع المشتركين في الانترنت، نموا متواضعا خلال سنة 2011.

وسجلت شبكة الهاتف الثابت خلال سنة 2011 نتائج سلبية، حيث عرف عدد المشتركين، انخفاضا ب 4,9%. وتعزى هذه التطورات غير الملائمة إلى المنافسة القوية التي تواجهها شبكة الهاتف الثابت في هذا القطاع.

بالإضافة إلى ذلك، واصلت أنشطة قطاع النقل، المرتبطة بتطور الاقتصاد الوطني، ديناميتها خلال سنة 2011، مستفيدة من الموسم الفلاحي الجيد ومن المنحى التصاعدي للأنشطة غير الفلاحية.

وعرفت أنشطة الموانئ خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2011، ارتفاعا ب 7,5%، حيث بلغ رواج البضائع 81,6 مليون طن، نتيجة الزيادة المهمة لأنشطة ميناء طنجة المتوسطي ب 37,8%. وبالمقابل، سجل رواج نقل المسافرين عبر الموانئ المغربية انخفاضا ب 7,4% خلال نفس الفترة. وفيما يتعلق برواج الطرق السيارة بالمغرب، سجل مؤشر حركة السير بشبكة الطرق الوطنية سنة 2011، ارتفاعا ب 20,4% مقارنة بالسنة الماضية، ليصل إلى 15,7 مليون سيارة لكل كيلومتر في اليوم. وتعزى هذه الزيادة، أساسا، إلى انطلاق الرواج بالطريق السيارة مراكش-أكادير والطريق السيارة فاس-وجدة. وبخصوص النقل الجوي ورغم تراجع الأنشطة السياحية،

سجلت حركة نقل المسافرين خلال سنة 2011، ارتفاعا ب 4% ليبلغ 15,9 مليون مسافر مقارنة بسنة 2010. ومن جهته، سجل قطاع السكك الحديدية نتائج جيدة، ليصل عدد المسافرين إلى 34 مليون مسافر عوض 21 مليون سنة 2010.

وبخصوص **القطاع السياحي**، عرف عدد السياح الوافدين شبه استقرار خلال سنة 2011، حيث ارتفع بوتيرة ضعيفة قدرت ب 1%، ليصل إلى 9,3 مليون سائح. وسجلت المداخل السياحية زيادة ب 4,3%، لتبلغ قيمتها 59 مليار درهم، في حين عرف معدل الإيواء تراجعا كبيرا ليستقر في 40% سنة 2011. وسجلت الليالي السياحية بالفنادق المصنفة، انخفاضا ب 6% لتستقر في حدود 16,9 مليون ليلة.

وعرفت **الخدمات التسويقية الأخرى**، خاصة التجارة، نموا قدر سنة 2011 ب 3,5%. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت القيمة المضافة للخدمات غير التسويقية (الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية)، ارتفاعا بحوالي 9,1% عوض 2,9% سنة 2010.

2-1-2- القطاع الأولي

عرفت القيمة المضافة **للقطاع الأولي** سنة 2011، زيادة ب 5% عوض انخفاض ب 2,1% سنة 2010، نتيجة الظروف المناخية الملائمة خلال الموسم الفلاحي 2010-2011. وبلغ إنتاج الحبوب 84 مليون قنطار، بزيادة ب 12% مقارنة بالموسم الفلاحي الماضي. وبلغت الواردات من الحبوب، التي شملت هذه السنة فقط الشعير والذرة، حوالي 6,2 مليون قنطار، عوض 11,1 مليون قنطار إلى غاية شهر شتبر من سنة 2010.

غير أن قطاع **الصيد البحري**، سجل وتيرة نمو سالبة ب 2%، نتيجة الصعوبات التي عرفها سنة 2011. ويتضح من خلال مؤشرات هذا القطاع أن أنشطته عرفت تطورات متباينة، حيث سجل حجم تفريغ منتجات الصيد الساحلي والتقليدي، إلى غاية شهر نونبر، انخفاضا ب 19%، نتيجة انخفاض حجم الأسماك السطحية ب 22%.

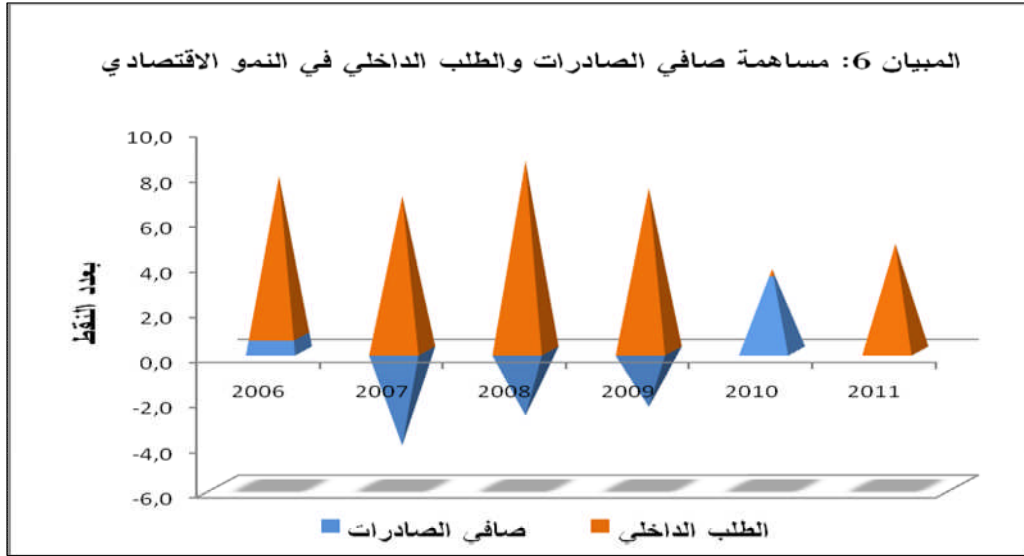
2-2- تطور مكونات الطلب

استفاد النمو الاقتصادي الوطني، خلال سنة 2011 من ارتفاع حجم الطلب الداخلي ب 4,3%. وفي هذا الإطار، سجل حجم الاستهلاك النهائي الوطني تحسنا في وتيرة نموه، منتقلا من 1,5% سنة 2010 إلى 5,3% سنة 2011، نتيجة زيادة استهلاك الأسر ب 6,3%. وبالمثل، عرف التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، ارتفاعا ب 4,5%، بعد انخفاض ب 0,7% سنة 2010.

وهكذا، تحسنت مساهمة الطلب الداخلي في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، لتصل إلى 4,8 نقط سنة 2011 عوض 0,3 نقطة سنة 2010، نتيجة مساهمة الاستهلاك النهائي الوطني ب 4 نقطة والاستثمار الإجمالي (التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت والتغير في المخزون) ب 0,8 نقطة.

ويعزى تحسن استهلاك الأسر سنة 2011، إلى استفادته من التأثيرات الإيجابية للموسم الفلاحي وإلى ارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ب 7,3% وكذا إلى زيادة القروض على الاستهلاك ب 10,3%. كما استفاد استهلاك الأسر، من الإجراءات المتخذة لدعم الدخل، في إطار الحوار الاجتماعي، ومن التحكم في ارتفاع الأسعار الداخلية في حدود 0,9%، نتيجة مراجعة نفقات الموازنة نحو الارتفاع، التي قلصت من تأثيرات التضخم المستورد.

وفيما يتعلق بالمبادلات الخارجية من السلع والخدمات، عرفت قيمة الصادرات سنة 2011، زيادة بحوالي 13,1%، وهي وتيرة تقل عن معدل ارتفاع قيمة الواردات المقدر ب 19,1%. وبالتالي، واصل عجز الموارد منحاه التصاعدي، لينتقل من 10,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 إلى 13,8% سنة 2011. كما سجل صافي الصادرات مساهمة منعدمة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، بعد المساهمة الكبيرة في النمو ب 3,4 نقط سنة 2010.

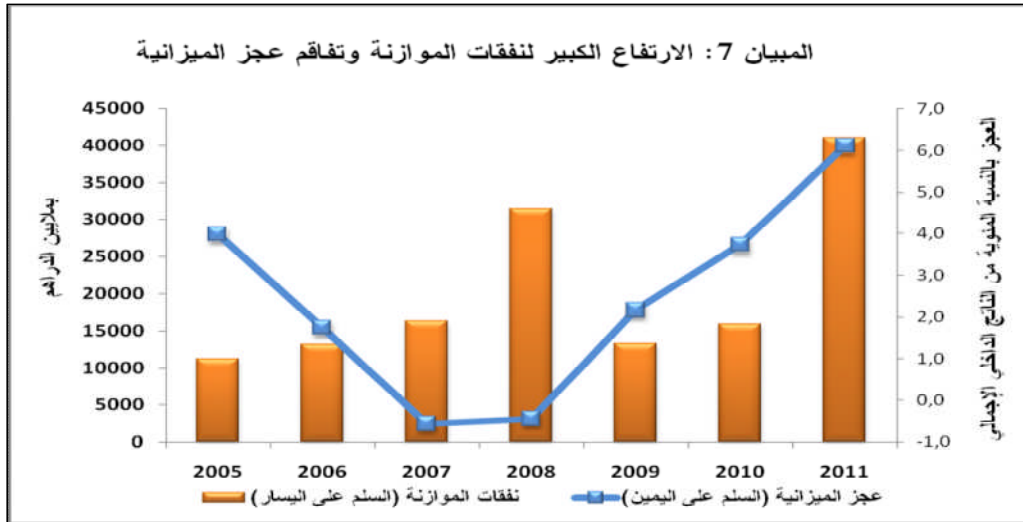


2-3- تمويل الاقتصاد

على مستوى تمويل الاقتصاد ورغم دعم النمو الاقتصادي، تميزت سنة 2011 بتفاقم العجزات الماكرو اقتصادية الداخلية والخارجية، حيث فاقت دينامية الاستثمار بشكل كبير إمكانيات الادخار الوطني.

وهكذا عرف معدل الادخار الداخلي انخفاضا ب 2,2 نقط، منتقلا من 25,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 إلى 23% سنة 2011. وسجل الاستهلاك النهائي الوطني زيادة ب 9,2%، في حين لم يتجاوز معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية وتيرة ب 6,1%. ورغم ارتفاع المداخيل الصافية الواردة من باقي العالم ب 10,3%، عرف معدل الادخار الوطني تراجعا، لينتقل من 30,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 إلى 28,8% سنة 2011. وأخذا بعين الاعتبار للارتفاع الطفيف لمعدل الاستثمار الإجمالي، الذي بلغ 35,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011، عوض 35,1% سنة 2010، سجلت الحاجيات التمويلية للاقتصاد الوطني تفاقما، لتصل سنة 2011 إلى 6,7% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 4,3% سنة 2010.

ومن جهتها، تميزت المالية العمومية سنة 2011 بزيادة الحاجيات التمويلية، حيث بلغ العجز 6,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 3,7% سنة 2010. وعرفت النفقات الجارية ارتفاعا ب 28% لتصل إلى 23,9% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 19,8% سنة 2010، نتيجة الارتفاع الكبير لنفقات الموازنة والنفقات الإضافية الناتجة عن الزيادة في الأجور. وبالموازاة مع ذلك عرفت المداخيل الجارية، ارتفاعا ب 9,6% لتبلغ 21,7% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 21% سنة 2010. وبالتالي، بلغ عجز الرصيد الجاري 0,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 عوض فائض ب 2,9% سنة 2010. كما استقرت نفقات استثمارات الإدارات العمومية في مستويات مرتفعة بلغت 6,2% من الناتج الداخلي الإجمالي.



تميز القطاع النقدي خلال سنة 2011، بارتفاع الكتلة النقدية ب 6,8%، نتيجة زيادة القروض على الاقتصاد ب 10,3% وتوسع القروض على الخزينة ب 25,1%. ويتضح من خلال تطور مكونات القروض على الاقتصاد، أن قروض التجهيز تحسنت ب 5,1%، في حين ارتفعت القروض العقارية والقروض على الاستهلاك على التوالي ب 10,1% و 10,5%. غير أن، صافي الموجودات الخارجية واصل منحاه التنازلي، حيث سجل انخفاضا جديدا ب 12,4%، لتستقر قيمته في حدود 168,8 مليار درهم عوض 192 مليار سنة 2010. وبالتالي، تراجعت حصته لتصل إلى 5,1 أشهر من الواردات من السلع والخدمات سنة 2011 عوض 8 أشهر كمتوسط سنوي خلال الفترة 2006-2010.

3- آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2012

سيعزز الاقتصاد الوطني سنة 2012 من وتيرة نموه، رغم انخفاض القيمة المضافة للقطاع الأولي. وتعزى هذه النتيجة، خاصة، إلى مواصلة انتعاش الأنشطة غير الفلاحية.

سيؤدي ركود اقتصاديات منطقة اليورو، إلى انخفاض الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب، وبالتالي تفاقم الحاجيات التمويلية للاقتصاد الوطني. غير أن هذا الأخير لا تنقصه الإمكانيات لتعزيز عوامل مواجهة آثار الوضعية الاقتصادية العالمية الصعبة. ويتعلق الأمر، أساسا، بمواصلة الاستثمار في القطاعات المنتجة للقيمة المضافة والقطاعات التصديرية وكذا بتعزيز دينامية الاستهلاك الداخلي، عبر التحكم في التضخم وتحسين دخل الأسر.

3-1- الفرضيات المعتمدة في التوقعات

ترتكز توقعات النمو الاقتصادي خلال سنة 2012، على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بتطور الموسم الفلاحي والمالية العمومية والقطاع النقدي، وكذا بالعوامل الخارجية التي تميز المحيط الدولي.

«الموسم الفلاحي 2011-2012»: عرفت بداية الموسم الفلاحي 2011-2012 ظروف مناخية غير ملائمة، حيث سجل إنتاج الحبوب، حسب سيناريو متوسط، انخفاضا بـ 28,6% مقارنة بالنتائج المسجلة خلال السنة الماضية، ليصل إلى حوالي 60 مليون قنطار. كما ستستفيد أنشطة القطاع الأولي الأخرى من التدابير المعتمدة في إطار مخطط المغرب الأخضر.

«المالية العمومية»: كل المقترضات الجبائية والمالية وتلك المتعلقة بالسياسة الاقتصادية المسطرة في القانون المالي⁶ لسنة 2012 تم اعتمادها في إعداد هذه التوقعات. ويتعلق

⁶ ويتعلق الأمر بمشروع القانون المالي الجديد المصادق عليه من طرف مجلس الحكومة في 7 فبراير 2012.

الأمر، خاصة بالزيادة في الأجور ب 7% وبارتفاع الاستثمار العمومي ب 29% ويرصد 42 مليار درهم كنفقات لدعم الأسعار ومواجهة الارتفاع المتوقع لأسعار النفط والمواد الأولية الأخرى في الأسواق العالمية.

«السياسة النقدية: ستواصل السياسة النقدية تأمين التمويل الملائم لحاجيات المتعاملين الاقتصاديين. كما ستتدخل السلطات العمومية للتحكم في الأسعار الداخلية، عبر نفقات الموازنة.

«العوامل الخارجية: سيعرف الطلب العالمي الموجه نحو المغرب تباطؤًا في وتيرة نموه لتستقر في حدود 2,1% سنة 2012 عوض 5,6% سنة 2011. وستتميز الأسعار العالمية بتراجع متوسط سعر النفط من 104 دولارا للبرميل سنة 2011 إلى 99 دولارا سنة 2012، وكذلك بانخفاض أسعار المواد الأولية الأخرى ب 14%. ومن جهتها، ستستقر قيمة اليورو مقابل الدولار في حدود 1,36، وهو تقريبا نفس المستوى المسجل سنة 2011. وفي هذا السياق، يتوقع أن تستقر مداخيل السياحة العالمية وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج في المستويات المسجلة سنة 2011، في حين ستعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحسنا ب 10% سنة 2012، بعد انخفاض ب 26,4% سنة 2011.

3-2- النمو الاقتصادي

استنادا إلى الفرضيات السالفة الذكر، سيسجل الاقتصاد الوطني خلال سنة 2012 نموا ب 4,1% عوض 4,8% سنة 2011. ويتعلق الأمر بسيناريو متوسط لنمو الناتج الداخلي الإجمالي خلال السنة الجارية، بناء على الفرضية المعتمدة بالنسبة لإنتاج الحبوب. وهكذا، ستفرز القيمة المضافة للقطاع الأولي، انخفاضا ب 2,1% مقارنة بسنة 2011.

3-2-1 - القطاعات غير الفلاحية: الأنشطة الثانوية والثالثية

ستعرف الأنشطة غير الفلاحية (القطاعات الثانوية والثالثية) سنة 2012 ارتفاعا ب 5,2% عوض 4,7% سنة 2011. ويعزى هذا التحسن، أساسا، إلى الآفاق الملائمة للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالطلب الداخلي، خاصة قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات التسويقية الأخرى باستثناء أنشطة القطاع السياحي. كما تهدف مقتضيات القانون المالي لسنة 2012، إلى دعم القدرة الشرائية للأسر وتنافسية المقاولات.

القطاع الثانوي

وإجمالا، ستعرف أنشطة القطاع الثانوي تباطؤا طفيفا، نتيجة تأثير الركود الاقتصادي بمنطقة اليورو على الصناعات التحويلية والقطاع المعدني. وهكذا ستواصل وتيرة نمو القطاع الثانوي تراجعها لتنتقل من 6,4% سنة 2010 إلى 4,7% سنة 2011 ثم إلى 4,3% سنة 2012.

غير أن، قطاع البناء والأشغال العمومية سيعرف سنة 2012، تسارعا في وتيرة نمو، نتيجة تعزيز الاستثمار العمومي وإقلاع برامج السكن الاجتماعي، في إطار البرامج التعاقدية الجهوية. وتعزى أهمية السكن الاجتماعي، كمحرك لنمو هذا القطاع إلى انطلاق أوراش جديدة، خاصة تلك الموجهة للفئات المتوسطة. وهكذا بلغ عدد الوحدات السكنية، 809.157 وحدة إلى غاية 23 دجنبر 2011، يتوقع إنجازها في أزيد من 80 مدينة ومركز، خلال الفترة 2011-2015. وفيما يتعلق بعملية إنعاش السكن الاقتصادي (140.000 درهم)، فقد تم إنجاز 45.000 وحدة إلى غاية شهر أكتوبر من سنة 2011، في حين يتوقع أن تتجز مجموعة العمران 130.000 وحدة خلال الفترة 2008-2012.

ومن جهته، سيستفيد قطاع المعادن من الإستراتيجية الجديدة للمكتب الشريف للفوسفات في إطار برامجه الاستثمارية الضخمة. ولتنمية قدراته الإنتاجية في قطاع المعادن والصناعات التحويلية للفوسفات، يتوقع المكتب الشريف للفوسفات استعمال تقنيات جديدة لاستخراج وإنتاج مشتقات الفوسفات (الأسمدة والحامض الفوسفوري).

فيما يتعلق بقطاع الطاقة، فإن أنشطته ستعزز من وتيرة نموها خلال سنة 2012، نتيجة دينامية النشاط الاقتصادي الداخلي وانطلاق الإستراتيجية الجديدة للطاقة، التي تهدف إلى تأمين التوازن بين العرض والطلب على الطاقة وإلى تحسين استغلال الإمكانيات الطاقية.

➤ القطاع الثالثي

ستعرف القيمة المضافة للخدمات التسويقية وغير التسويقية خلال سنة 2012، ارتفاعا بحوالي 5,2% عوض 4,5% سنة 2011. ويعزى هذا التحسن إلى دينامية بعض الخدمات، خاصة الاتصالات والتجارة والأنشطة المالية.

وبخصوص القطاع السياحي، ستواصل أنشطته تطورها بوتيرة معتدلة خلال سنة 2012، نتيجة الظرفية العالمية غير الملائمة، حيث سيؤثر الركود الاقتصادي في منطقة اليورو سلبيا على عدد السياح الوافدين. ومن جهته، سيواصل قطاع النقل منحاه التصاعدي، مستفيدا من انطلاق الإستراتيجية الوطنية للوجستيك سنة 2011، التي تهدف أساسا، إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المغربي في أنشطة النقل والوجستيك.

بالإضافة إلى ذلك، ستعرف القيمة المضافة للخدمات غير التسويقية (الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية) خلال سنة 2012، زيادة ب 7% عوض 9% سنة 2011. وتعزى هذه النتيجة إلى الزيادة في كتلة الأجور، ارتباطا بخلق 26.000 منصب شغل والترقيات في الدرجة داخل الإدارات العمومية.

3-2-2- القطع الأولي

تعتمد توقعات النمو الاقتصادي خلال سنة 2012، على فرضية إنتاج للحبوب يناهز حوالي 60 مليون قنطار عوض 84 مليون قنطار المسجلة سنة 2011. وهكذا ستعرف القيمة المضافة للقطاع الأولي انخفاضا ب 2,1% مقارنة بسنة 2011. وبالتالي، ستتراجع حصته، لتنتقل من 14% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 إلى 13,3% سنة 2012.

وتجدر الإشارة إلى أن الظروف المناخية المسجلة بداية هذا الموسم الفلاحي، أدت إلى ارتفاع المساحات المزروعة لتبلغ 5,5 ملايين هكتار. غير أن القيمة المضافة للقطاع الأولي، ستعرف سنة 2012 انخفاضا، نتيجة تراجع مردودية إنتاج الحبوب، التي ستتأثر بفترات الصقيع الطويلة وبعدم انتظام الساقطات المطرية، التي سجلت إلى غاية شهر يناير من سنة 2012، تراجعا ب 27% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

3-3- مكونات الطلب

سيواصل الطلب الداخلي خلال سنة 2012، دعمه للنمو الاقتصادي الوطني، نتيجة انتعاش الاستثمار الإجمالي وتعزيز دينامية استهلاك الأسر وبدرجة أقل استهلاك الإدارات العمومية.

وبخصوص الطلب الخارجي، فإنه سيسجل سنة 2012 مساهمة سالبة جديدة، نتيجة تراجع الطلب العالمي الموجه نحو المغرب، خاصة الطلب الوارد من منطقة اليورو. وهكذا، سيؤدي اتساع الفجوة بين معدل نمو الصادرات ووتيرة زيادة الواردات إلى تفاقم العجز التجاري.

3-3-1- الاستهلاك النهائي الوطني

سيعرف حجم الاستهلاك النهائي الوطني زيادة ب 4,3% عوض 5,3% سنة 2011، نتيجة الارتفاع المرتقب لاستهلاك الأسر المقيمة ب 5%، والتحسين الطفيف للاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ب 2%. وهكذا، ستصل مساهمة الاستهلاك النهائي الوطني في نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى 3,3 نقط عوض 4 نقط سنة 2011.

3-3-2- الاستثمار الإجمالي

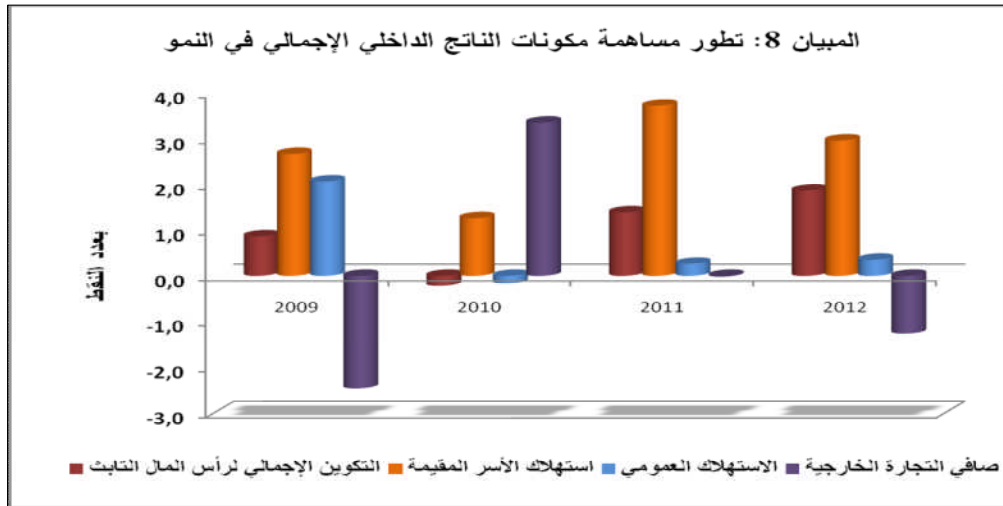
سيعزز الاستثمار الإجمالي، خلال سنة 2012 ديناميته، نتيجة ارتفاع حجم التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت بوتيرة 6% عوض 4,5% سنة 2011، حيث ستصل مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى 1,9 نقطة عوض 1,4 نقطة سنة 2011. وتعزى هذه الدينامية، إلى زيادة الاستثمارات العمومية وإلى النهوض بالاستثمار الخاص، نتيجة انتعاش أنشطة البناء والبرامج المعلنة في مختلف الاستراتيجيات القطاعية، خاصة قطاعات السياحة والمعادن والصناعات التحويلية. كما ستعزز دينامية الاستثمارات بالمغرب، بإنشاء المركز المالي للدار البيضاء والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وخلق صندوق جديد للاستثمار⁷. وفي هذا السياق، سيصل معدل الاستثمار المتكون من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت والتغير في المخزون، خلال سنة 2012، إلى 37% من الناتج الداخلي الإجمالي.

3-3-3- التجارة الخارجية

ستتأثر المبادلات الخارجية بالركود الذي تعرفه منطقة اليورو، عبر التراجع الملحوظ للطلب العالمي الموجه نحو المغرب. وستتفاقم هذه الوضعية بارتفاع أسعار النفط الخام إلى مستويات عالية، ستصل إلى 99 دولار للبرميل خلال سنة 2012. وهكذا، سيعرف حجم الواردات من السلع والخدمات، ارتفاعا ب 6,4% عوض 5% بالنسبة للصادرات.

⁷ صندوق " رأس المال وصال للاستثمار: وهو مؤسسة استثمارية جديدة تضم رؤوس أموال مغربية وقطرية وكويتية وإمارتية. ويهدف هذا الصندوق الذي يبلغ غلافه المالي 23 مليار درهم إلى تمويل رؤية 2020 للقطاع السياحي

وبالتالي، سيسجل عجز الموارد تفاقماً جديداً، ليستقر في 14,8% من الناتج الداخلي الإجمالي، عوض 13,8% سنة 2011. وهكذا، ستفرز المبادلات الخارجية (صافي الصادرات)، مساهمة سالبة جديدة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، ستصل إلى 1,3- نقطة سنة 2012، بعد المساهمة المنعدمة سنة 2011 والمساهمة الكبيرة ب 3,4 نقط المسجلة سنة 2010.



3-4-تمويل الاقتصاد

3-4-1- الدخل الوطني الإجمالي المتاح والادخار الوطني

تبين الميزانية الاقتصادية التوقعية، أن قيمة الدخل الوطني الإجمالي المتاح ستعرف ارتفاعاً ب 7% عوض 6,3% سنة 2011. وتعزى هذه النتيجة إلى زيادة الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي ب 6,5% وإلى تحسن المداخل الصافية الواردة من باقي العالم لتصل إلى 7,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012.

وأخذاً بعين الاعتبار للتراجع المتوقع للاستهلاك النهائي الوطني، (ارتفاع ب 5,8% سنة 2012 عوض زيادة ب 9,2% سنة 2011)، سيعرف الادخار الوطني، تحسناً ليصل إلى 29,9% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 28,8% سنة 2011.

وبناء على المستوى المرتفع للاستثمار الاجمالي، الذي سيصل معدله إلى 37% من الناتج الداخلي الإجمالي، سيفرز حساب الادخار - الاستثمار تقاقما في عجز التمويل، منتقلا من 6,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 إلى 7,1% سنة 2012.

3-4-2- المالية العمومية

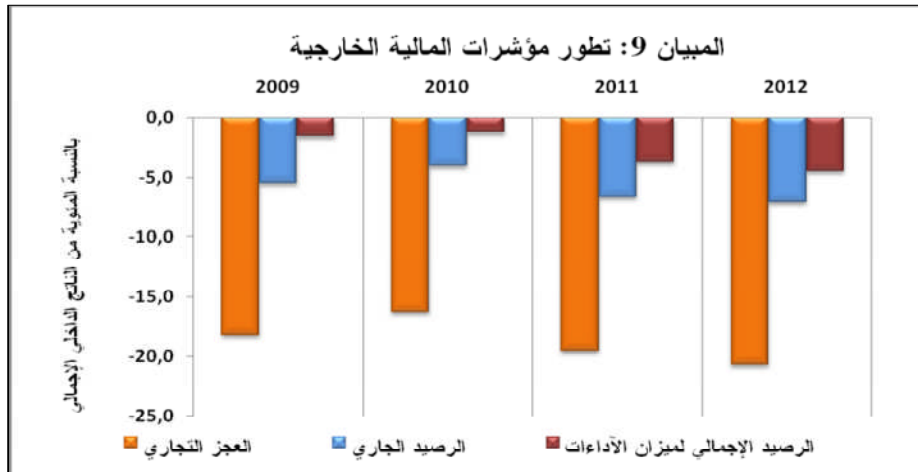
وترتكز التوقعات الاقتصادية خلال سنة 2012، على السياسة المالية للدولة التي تتدرج في إطار تنفيذ الالتزامات والمقتضيات المعلن عنها في البرنامج الحكومي. ويهدف مشروع القانون المالي لسنة 2012، إلى تعزيز آليات الحكامة الجيدة وإلى تقوية أسس اقتصاد قوي وتنافسي. كما يهدف إلى الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية ودعم البرامج الاجتماعية. وستفرز ميزانية الدولة، سنة 2012، عجزا في الرصيد الإجمالي سيصل إلى 5,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الإجراءات المعلنة في مشروع القانون المالي لسنة 2012 إلى:

- مواصلة تعزيز مجهودات الاستثمارات العمومية والبرامج القطاعية وتمويل الأوراش الكبرى.
- وضع نظام تحفيزي للتشغيل والتشغيل الذاتي،
- خلق مناصب شغل تستجيب لحاجيات الإدارات العمومية، من أجل مواكبة مختلف أوراش الإصلاحات والاستثمارات،
- مواصلة الإصلاحات المؤسساتية، خاصة تنفيذ القانون التنظيمي للجهوية المتقدمة وتفعيل الصندوق الاجتماعي وصندوق التضامن الجهوي،
- مواصلة أشغال إعداد القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، وذلك لعصرنة التدبير العمومي،
- تقوية أسس نمو اقتصادي قوي ومستدام قادر على محاربة البطالة وإنعاش التشغيل، عبر إجراءات عقد الإدماج وعقد الإدماج المهني.

3-4-3- المالية الخارجية

سيواصل عجز الرصيد الجاري لميزان الأداءات تسجيل مستويات مرتفعة، ليستقر سنة 2012 في حدود 7,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، نتيجة تقاقم عجز الموارد الذي

سيصل إلى 14,8% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 13,8% سنة 2011. وبالتالي، فإن فائض المداخيل الصافية الواردة من باقي العالم، خاصة التحويلات الجارية، سيكون غير كافي لتغطية العجز البنوي للمبادلات الخارجية من السلع والخدمات. وأخذا بعين الاعتبار لفرضية ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ب 10% سنة 2012 بعد الانخفاض ب 26,4% سنة 2011، سيسجل الرصيد الكلي لميزان الآداءات، للسنة الخامسة على التوالي، عجزا سيصل إلى 4,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 عوض 3,8% سنة 2011 و 2,2% سنة 2008. وهكذا، سيؤدي هذا المنحى إلى تفاقم صعوبات توفير التمويل الضروري من الاستثمارات والقروض لتغطية هذه الزيادة في العجز الجاري.



3-4-4-4- الكتلة النقدية ومقالاتها

سيتميز السوق النقدي، خلال سنة 2012، بمواصلة تراجع وتيرة نمو الكتلة النقدية، حيث ستتحسن بحوالي 5% عوض 6,9% سنة 2011 و 14% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2005-2010. ويعزى هذا المنحى إلى انخفاض صافي الموجودات الخارجية ب 5% وهي نفس وتيرة تراجع القروض على الخزينة. وبالمقابل، ستعرف القروض على الاقتصاد زيادة بوتيرة 10% عوض 18% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2005-2010. وأخذا بعين الاعتبار لوضعية المالية الخارجية ودينامية استهلاك الأسر والاستثمار، سيتأثر السوق النقدي خلال سنة 2012 بالضغوطات المتزايدة على السيولة البنكية.

على ضوء هذه التوقعات الاقتصادية لسنة 2012 : ما مدى قابلية الاستمرار بالنسبة لنموذج يعتمد فيه النمو الاقتصادي على الطلب الداخلي؟

بدأ نموذج النمو الاقتصادي المعتمد على الطلب الداخلي منذ سنوات 2000، يقدم إشارات سلبية فيما يتعلق بمدى قابلية استمرار تمويل الاقتصاد الوطني. وفي ظل غياب إنتاج وطني تصديري يتطور بوتيرة قادرة على الحد من عجز الميزان التجاري، فإن الاعتماد على الطلب الداخلي، كمحرك للنمو الاقتصادي منذ سنة 2007، أدى إلى تفاقم العجز الداخلي والخارجي للبلاد.

وهكذا، سجل الحساب الجاري لميزان الأداءات للمرة الأولى خلال سنة 2007، رصيذا سالبا ب 0,1- % من الناتج الداخلي الإجمالي، حيث سيتفاقم ليصل إلى 6,7- % سنة 2011. وأدت النتائج غير الملائمة للصادرات مقابل تسارع وتيرة الواردات (استفادة باقي العالم من دينامية الطلب الداخلي) إلى تفاقم عجز صافي المبادلات الخارجية، منتقلا من 6,7 % الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2006 إلى 14 % سنة 2011. وبالمثل، انتقل معدل تغطية الواردات من السلع والخدمات بالصادرات من 83,1 % إلى 71 % خلال نفس الفترة.

وبالفعل مكنت المداخل الجبائية الاستثنائية والسنوات الفلاحية الجيدة والتحسين الظرفي للصادرات، من احتواء الضغوطات على التوازنات الماكرو اقتصادية خلال السنوات الأخيرة. غير أن الاختلالات البنوية المرتبطة بضعف إنتاجية الاستثمار وضعف تنوع النسيج الإنتاجي، تشكل عائقا أمام تطور هذا النموذج الاقتصادي وتحسن ميزان المبادلات الخارجية، وبالتالي، تقلص هوامش استفادة الاقتصاد الوطني من انفتاحه على العالم الخارجي. وهكذا، تعتبر إشكالية تمويل الاقتصاد من التحديات الرئيسية التي يواجهها المغرب حاليا، حيث عرفت القدرات التمويلية للاقتصاد الوطني تدهورا نتيجة التراجع الكبير لمعدل تغطية الاستثمار بالادخار، حيث لا يتجاوز حاليا 80 % عوض 109 % سنة 2006.

وقامت المندوبية السامية للتخطيط، في إطار أشغال إنجاز أهداف الألفية في أفق 2015، بإعداد الآفاق الاقتصادية الوطنية، لتحليل مدى قابلية استمرار هذا النموذج على المدى المتوسط. و في هذا الصدد تم إعداد ثلاث سيناريوهات:

- سيناريو الأساس الذي يعتمد على نفس التطورات السابقة والاستراتيجيات المعلنة،
- سيناريو تأثير تطورات المحيط الدولي على الاقتصاد الوطني،
- سيناريو إعادة التوازن لنموذج التنمية،

سيناريو الأساس:

ويعتمد هذا السيناريو على التكلفة الإجمالية للاستثمارات المبرمجة، في إطار الاستراتيجيات القطاعية المعلنة، التي ستصل إلى 300 مليار درهم خلال الفترة 2011-2015، أي ما يعادل 60 مليار درهم كمعدل سنوي. كما يرتكز هذا السيناريو على تأثير الزيادة في الأجور على نفقات التسيير.

وتتمحور الفرضيات الأخرى حول:

- استقرار معدلات الضرائب الجبائية بالنسبة للنتائج الداخلي الإجمالي،
- انخفاض طفيف لمعدل حقوق الجمارك بالنسبة للواردات،
- استقرار معدل الضرائب غير المباشرة والمداخيل الأخرى بالنسبة للنتائج الداخلي الإجمالي،
- مواصلة زيادة نفقات التسيير بنفس الوتيرة المسجلة خلال الفترة 2005-2011،
- استقرار التحويلات الواردة من الخارج (مداخيل الاستثمارات والتحويلات) في حدود 7,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، كمعدل سنوي في أفق 2015.
- يتوقع أن يصل المتوسط السنوي لسعر النفط إلى 100 دولارا للبرميل، في حين ستستقر أسعار الفائدة العالمية.
- ستصل حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 3% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وفي هذا الإطار، يتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني نموا ب 5,5% كمعدل سنوي في أفق 2015 عوض 4,8% المسجلة حاليا. وبالتالي، سيستقر معدل الاستثمار، في حوالي

36% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015. وسيواصل الاستهلاك النهائي للأسر منحاه التصاعدي، حيث ستصل وتيرة نموه إلى 5,2% كمتوسط سنوي، في حين سيسجل الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية نموا ب 4,2% كمتوسط سنوي.

وعلى مستوى المبادلات الخارجية، سيعرف حجم الواردات من السلع والخدمات، ارتفاعا ب 5,6% كمتوسط سنوي، نتيجة مواصلة الطلب الداخلي لديناميته. وبالموازاة مع ذلك، ستسجل الصادرات، تحسنا طفيفا بوتيرة 5,7%. ورغم تسارع وتيرة نمو الصادرات بالواردات، سيعرف معدل التبادل تدهورا، ليصل عجز الموارد إلى 14,2% من الناتج الداخلي الإجمالي كمتوسط سنوي خلال الفترة 2011-2015.

وفيما يتعلق بتمويل الاقتصاد، سيؤدي ارتفاع النفقات العمومية (التسيير والاستثمار)، مصحوبا بالتباطؤ المرتقب للمداخيل الجبائية، إلى تفاقم عجز الميزانية، ليصل إلى 6,3% سنة 2015، أي ما يعادل حوالي 70 مليار درهم عوض 50 مليار سنة 2011. وفي ظل هذه الظروف، سيرتفع معدل الدين العمومي المباشر ب 7 نقط، ليصل إلى 60% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015، حيث سيبلغ إجمالي الدين العمومي المباشر حوالي 656 مليار درهم في أفق سنة 2015.

وعلى مستوى المالية الخارجية، فإن استقرار معدل التحويلات بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي مقابل استنزاف متزايد لصافي مداخيل الاستثمارات، لن يتمكن من تغطية تفاقم عجز الموارد. وسيواصل عجز الرصيد الجاري لميزان الأداءات تدهوره، لينتقل من 6,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 إلى 8,5% سنة 2015. ومن أجل تغطية هذا العجز، وعلى أساس الفرضية المعتمدة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يتوقع أن تصل إلى 3% من الناتج الداخلي الإجمالي، فإن مستوى الدين الخارجي سيصل إلى 37,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015. وسيؤثر هذا التطور على مستوى الاحتياطي من العملة الصعبة التي سيمثل فقط 3,8 أشهر من الواردات من السلع والخدمات سنة 2015.

سيناريو المحيط الدولي الصعب

على ضوء هذا السيناريو، ستتفاقم الوضعية الماكرو اقتصادية، مقارنة بسيناريو الأساس، نتيجة تأثير الاقتصاد المغربي بإكراهات المحيط الدولي. ويعتمد هذا السيناريو على فرضية سعر للنفط يناهز 150 دولارا للبرميل وعلى مواصلة أسعار الفائدة العالمية منحها التصاعدي، لتستقر في حدود 6%، نتيجة تأثير أزمة الديون السيادية لأهم دول منطقة اليورو والمخاوف حول ملاءتها المالية.

وبناء على هذا السيناريو، سيسجل العجز الإجمالي للميزانية في أفق سنة 2015، مستويات غير قابلة للاستمرار، ليلغ 8,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. كما سيصل عجز الحساب الجاري إلى 10% من الناتج الداخلي الإجمالي. وهكذا، ستتأثر ملاءة المالية الخارجية وبالتالي، مكانة المغرب في أسواق رؤوس الأموال العالمية.

سيناريو إعادة التوازن

وبناء على التطور المؤسسي والسياسي الذي يشهده المغرب، فإن الاقتصاد الوطني يتوفر على المؤهلات التي تمكنه من تعميق الإصلاحات البنوية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي، تأمين نمو اقتصادي قوي ومستدام وتعزيز التضامن الاجتماعي.

إن تشجيع انخراط القطاع الخاص الوطني في إنجاز الأوراش الكبرى المبرمجة على المستوى الوطني والقطاعي والجهوي، سيكون له تأثير مزدوج على الميزانية العامة للدولة، عبر تخفيف عبء نفقات الميزانية وتحسين المداخيل العمومية.

وهكذا، سيؤدي هذا التطور إلى تحسن الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج بحوالي نقطة واحدة. كما سترتفع الصادرات ب 6,5% سنويا عوض 5,7% بالنسبة لسيناريو الأساس.

وسيستقر معدل الاستثمار في حوالي 34,8% من الناتج الداخلي الإجمالي كمتوسط سنوي خلال الفترة 2011-2015، في حين ستتحسن مساهمة الاستثمار الخاص، خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي ستصل إلى 5,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في أفق 2015.

وهكذا سيسجل معدل النمو الاقتصادي الوطني وتيرة نمو ب 5,8% سنويا خلال الفترة 2011- 2015 عوض 5,5%. كما سيستقر عجز الميزانية وعجز الحساب الجاري لميزان الأداءات على التوالي في حدود 3,7% و 4,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في أفق سنة 2015.

الملحقات الإحصائية

المحيط الدولي

النمو الاقتصادي العالمي حسب المناطق الاقتصادية الكبرى

(بالنسبة المئوية)

2012**	2011*	2010	2009	الدول أو مجموعة الدول
3,3	3,8	5,2	-0,7	● العالم.....
1,2	1,6	3,2	-3,7	● الاقتصاديات المتقدمة.....
1,8	1,8	3,0	-3,5	- الولايات المتحدة الأمريكية.....
-0,5	1,6	1,9	-4,3	- منطقة الأورو.....
1,7	-0,9	4,4	-6,3	- اليابان.....
5,4	6,2	7,3	2,8	● الدول النامية.....
7,3	7,9	9,5	7,2	- آسيا.....
8,2	9,2	10,4	9,2	- منها الصين الشعبية.....
5,5	4,9	5,3	2,8	- إفريقيا جنوب الصحراء.....
3,2	3,1	4,3	2,6	- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....
3,6	4,6	6,1	-1,7	- أمريكا اللاتينية.....

المصدر : الأفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، يناير 2012

(*) : تقديرات، (**) : توقعات

تطور الأسعار والتجارة العالمية بالحجم (بالنسبة المئوية)

2012**	2011*	2010	2009	البنود
1,6	2,7	1,6	0,1	● أسعار الاستهلاك
6,2	7,2	6,1	5,2	- الاقتصاديات المتقدمة.....
3,8	6,9	12,7	-10,7	- الدول النامية.....
99,1	104,2	79,0	61,8	● التجارة العالمية بالحجم.....
1,36	1,36	1,37	1,37	● سعر البترول (المتوسط بالدولار للبرميل حسب صندوق النقد الدولي).....
				- قيمة اليورو مقابل الدولار.....

المصدر : الأفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، يناير 2012

(*) : تقديرات و (**) : توقعات

الاقتصاد الوطني

تطور الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم (بأسعار السنة الماضية)

التغير بالنسبة المئوية

2012**	2011*	2010	2009	البنود
-2,2	5,0	-2,1	28,9	● القيمة المضافة للقطاع الأولي.....
4,9	4,6	4,4	0,7	● القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي.....
4,3	4,7	6,4	-4,7	- القطاع الثانوي.....
5,2	4,5	3,3	3,6	- القطاع الثالثي.....
3,8	4,6	3,3	4,8	● مجموع القيمة المضافة.....
7,6	5,9	6,7	4,6	● الحقوق والرسوم الصافية من الإعانات.....
5,2	4,7	4,7	1,1	● الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي بالحجم.....
4,1	4,8	3,7	4,8	● الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم.....
2,1	1,3	0,7	1,5	● تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي.....
864058	811065	764302	732449	الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بمليون درهم)
6,3	6,1	4,3	6,3	التغير ب %.....

(*) تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2012

بنية الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بـ %

2012**	2011*	2010	2009	القطاعات
13,3	13,9	13,8	16,2	• الأولي.....
27,1	26,7	26,2	24,8	• الثاني.....
59,6	59,5	60,0	59,0	• الثالثي.....
100	100	100	100	المجموع

(*) تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2012

توازن الناتج الداخلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

2012**	2011*	2010	2009	البنود
862058	811065	764302	732449	الناتج الداخلي الإجمالي.....
6,5%	6,1%	4,3%	6,3%	
660136	624125	571653	551858	الاستهلاك النهائي الوطني.....
5,8%	9,2%	3,6%	6,4%	
512783	481487	437715	418461	- الأسر المقيمة.....
6,5%	10,0%	4,6%	4,5%	
				- الإدارات العمومية.....
147353	142639	133938	133397	
3,3%	6,5%	0,4%	12,9%	
272147	253160	234407	226177	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.....
7,5%	8,0%	3,6%	-0,6%	
47413	34697	34027	34898	تغير المخزونات.....
296775	279064	252223	210241	صادرات السلع والخدمات.....
6,3%	10,6%	20,0%	-18,6%	
412412	379980	328008	290725	واردات السلع والخدمات.....
8,5%	15,8%	12,8%	-17,0%	

(*) تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2012

- القيمة بملايين الدراهم الجارية- التغيير بـ %

توازن الناتج الداخلي الإجمالي (النمو الحقيقي بـ %)

2012**	2011*	2010	2009	البنود
4,1	4,8	3,7	4,8	الناتج الداخلي الإجمالي
4,3	5,3	1,5	6,3	الاستهلاك النهائي الوطني.....
5,0	6,5	2,2	4,6	- الأسر المقيمة.....
2,0	1,5	-0,9	12,1	- الإدارات العمومية.....
6,0	4,5	-0,7	2,6	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.....
5,0	7,8	16,3	-14,8	صادرات السلع والخدمات.....
6,4	6,0	3,3	-6,0	واردات السلع والخدمات.....

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2012

مساهمة مجاميع الطلب النهائي في النمو الاقتصادي

(بعد النقط)

2012**	2011*	2010	2009	البنود
4,1	4,8	3,7	4,8	الناتج الداخلي الإجمالي
3,3	4,0	1,1	4,7	الاستهلاك النهائي الوطني.....
3,0	3,7	1,3	2,7	- استهلاك الأسر المقيمة.....
0,4	0,3	-0,2	2,1	- استهلاك الإدارات العمومية.....
1,9	1,4	-0,2	0,9	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.....
0,2	-0,6	-0,6	1,6	تغير المخزونات.....
-1,3	0,0	3,4	-2,5	المبادلات الخارجية من السلع والخدمات.....

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2012

الدخل الوطني الإجمالي المتاح واستعمالاته

(بملايين الدراهم الجارية)

2012**	2011*	2010	2009	البنود
864058	811065	764302	732449	الناتج الداخلي الإجمالي
918323	858067	806897	773059	الدخل الوطني الإجمالي المتاح.....
7,0	6,3	4,4	3,7	التغير ب%
660136	624125	571653	551858	الاستهلاك النهائي الوطني.....
203922	189614	192649	180591	الادخار الداخلي بملايين الدراهم.....
23,6	23,0	25,2	24,7	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي.....
258187	233942	235244	221201	الادخار الوطني بملايين الدراهم.....
29,9	28,8	30,8	30,2	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي.....

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2012

حساب ادخار - استثمار

(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

2012**	2011*	2010	2009	البنود
37,0	35,5	35,1	35,6الاستثمار الإجمالي
6,3	5,8	5,6	5,5صافي المداخيل الواردة من باقي العالم
29,9	28,8	30,8	30,2الادخار الوطني
-7,1	-6,7	-4,3	-5,4رصيد التمويل

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2012

المالية الخارجية

(النسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

2012**	2011*	2010	2009	البنود
-14,8	-13,8	-10,7	-12,3- العجز في الموارد
-7,1	-6,7	-4,3	-5,4- الرصيد الجاري لميزان الأداءات

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2012